

## التميمي: بيئة الانغلاق الفكري لا توفر عوامل قيام منظمات حقيقية تستطيع العمل بفاعلية

2011/07/13 04:34 م

بغداد/ اصوات العراق: قال رئيس لجنة منظمات المجتمع المدني البرلمانية، الأربعاء، ان المنظمات غير الحكومية يمكن في حال أداء دورها أن تشكل قوة مؤثرة وتشغل دوراً مهماً في الشراكة مع البرلمان والحكومة، محذراً في الوقت عينه من أن بيئة الانغلاق الفكري وعدم الإصلاح لا توفر عوامل قيام منظمات حقيقية تستطيع العمل بفاعلية، مشيراً الى ان التغييرات في العالم العربي دفعت لنشوء وعي عام بمفهوم الرقابة المجتمعية والمساءلة لمؤسسات الدولة يواكبه نشوء وتطور كثير من مؤسسات المجتمع المدني.

وقال رئيس لجنة منظمات المجتمع المدني في مجلس النواب علي التميمي، في افتتاح مؤتمر تعزيز دور البرلمان في مواجهة الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي المنعقد في روما، ان "النظام السياسي القائم على التعددية والديمقراطية ومبدأ فصل السلطات يشجع على قيام المنظمات غير الحكومية المستقلة والمهنية والتي ستكون في حال أداء دورها قوة مؤثرة وفاعلة وتشغل دوراً مهماً وأساسياً في الشراكة مع البرلمان والحكومة"، مضيفاً "وعلى العكس فان بيئة الانغلاق الفكري وعدم الإصلاح السياسي لا يوفر عوامل قيام منظمات حقيقية تستطيع العمل بفاعلية لذا لن تكون قادرة على أداء دورها".

وأضاف التميمي، خلال المؤتمر الذي بدأ اعماله صباح الأربعاء، إن "وجود مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية قوية ومستقلة تحافظ على استقرار المجتمع، وتصطف مع الحقوق والحريات وتنحاز لها فقط، يضمن جميع الفرقاء السياسيين سواء كانوا حكومة أو معارضة"، لافتاً الى ان "مؤسسات المجتمع المدني تعني بشراكتها عدم إزاحة السياسيين عن مناصبهم أو إلغاء دورهم أو الحلول محلهم"، مبيناً أن "الشراكة تعني إيجاد بيئة مشاركة تضمن من خلالها التشاور بين البرلمان والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والشباب الناشط؛ وذلك في صياغة السياسات ورصد ومراقبة تنفيذها".

وزاد أن "الواقع الجديد والمتغير في حد ذاته، يوفر فرصة تعميق التعاون بين القطاعات الثلاث في مجال إصلاحات نظام الحكم وما يواكبها من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية إلا انه كذلك يحمل معه تحديات هائلة على مستوى التطبيق"، مؤكداً إن "من جملة التأثيرات المباشرة للتغييرات في العالم العربي هو نشوء وعي عام بمفهوم الرقابة المجتمعية والمساءلة والمحاسبة لمؤسسات الدولة، يواكبها نشوء وتطور كثير من مؤسسات المجتمع المدني التي تشق طريقها لتعميق هذا الوعي ووضع آليات مؤسسية كفيلة بتحقيق ذلك".

واوضح التميمي ان هناك فضاءين لعمل مؤسسات المجتمع المدني؛ الأول هو الذي يتخذ من مناهضة الحكومات وسيلة يحقق من خلالها غاياته ومن ابرز مظاهره الاعتراضات والاعتصامات والمظاهرات والمطالبات الجادة بتغيير الواقع والمطالبة بحقوق أفراد المجتمع وضمان حرياته العامة، أما الفضاء الآخر فهو عمل المنظمات مع البرلمان والحكومة بالتحاور

والشراكة أي ما يمكن تسميته بالعملية الاقتراحية - التشاركية - التكاملية ، مع احتفاظ كل جهة بهويتها الخاصة دون إحلال كل جهة مكان الأخرى".

وتابع: "اننا في العراق لدينا قصة نجاح حققتها المنظمات غير الحكومية، حيث اتحدت مجموعة من المنظمات بموقف رافض للتمديد المتواصل لجلسة البرلمان المفتوحة جراء تأخر مشاورات تشكيل الحكومة ما أدى إلى تعطيل الحياة السياسية في العراق، وأظهرت موقفها هذا بعدة اعتصامات واحتجاجات وشاركها في ذلك بعض القوى السياسية المؤيدة لموقفها ومن ثم أقامت هذه المنظمات دعوى لدى المحكمة الاتحادية وكسبتها وصدر حكم بعدم قانونية الجلسة المفتوحة وانعقد البرلمان على إثرها وتشكلت الحكومة بعد تأخير طال لأشهر".

واستطرد: "توجهت بعدها هذه المنظمات لأداء دور تشاركي لوضع أساسيات تعاون في تحديد أولويات المجتمع، ومشاركة المجتمع المدني في صياغة التشريعات التي تصدر من البرلمان، وكنا جزءاً من هذا التوجه وندعمه بقوة من خلال موقعنا في البرلمان، والذي نأمل أن يخلق علاقة تفاعلية تنهض بمجتمعنا، لذلك نحن في لجنة مؤسسات المجتمع المدني البرلمانية نسعى لإنشاء إطار قانوني للمشاركة مع المنظمات غير الحكومية ليكون صوت المجتمع المدني مسموعاً لدى المشرعين، كما نسعى أيضاً بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان الى إدماج المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان بالتشريعات المحلية".

وخلص الى القول ان مؤسسات المجتمع المدني البرلمانية "ترمي إلى التعاون والحوار مع مؤسسات المجتمع المدني لتحسين الديمقراطية في العراق ودعم آليات المراقبة تحت إطار حكم القانون"، ونرى انه "لا يمكن أن يوجد مجتمع متقدم وحر إلا بحوار جدي ومنتج وفاعل بين المجتمع المدني والبرلمان والحكومة للوصول إلى أفضل صيغ التعاون المثمر والبناء".

(ب) - س م ح

جميع الحقوق محفوظة لموقع أصوات العراق © 2010 تصميم و تطوير: